

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الواجب وجوده. والمنع نظيره. الممكن سواء. وغيره.
الصادر باختيار شره وخبره. والصلوة على محمد الذي انتشر به
نبيه وامره **أما بعد** فإن الكتاب الذي صنفته الشيخ الإمام
فذوق الحكماء انبر الدين الابهري طيب الله ثراه. وجعل
الجنة مثواه. المشهور بابساغوجي. لما كان بعض الاخوان
متعسرا. وعلى بعضهم متيسرا. اردت ان اكتب بالتماسهم.
اوراقا لتزيل عنهم. وتعم نبيهم. والله خير المتيسرين.
والموفقين **قال** ايساغوجي **اقول** ان للمنطقيين اصطلاحات
يجب استحضارها للتيسر اذا اراد ان يشرع في شيء
من العلوم. منها ايساغوجي. وهو لفظ بوباني. يراد به
الكليات الخمس. وهي النوع والجنس والفضل والخاصة
والعرض العام. وهذه بنوفا معرفتها على بيان الدلالة
الثلاث المطابقة والنضمن والالتزام. واقسام اللفظ.
والدالات هي كون الشيء بحاله. يلزم من العلم به العلم بشيء
آخر. والاول هو الدال. والثاني هو المدلول. فمن هذا عرفت
ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. وكذا
عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم
والدلالة تنقسم الى طبيعة وعقلية ووضعية المراد

من الدلالة. ههنا الدلالة الوضعية التي يكون بحسب
وضع اللفظ الدال على المعنى. وهي ثلاثة اقسام لان اللفظ
الدال على المعنى لا يجمع من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل
على جزء ما وضع له او يدل على ما يلائمه في الدهن. فان كان
الاول فالدلالة بالمطابقة. وان كان الثاني فالدلالة
بالنضمن. وان كان الثالث فالدلالة بالالتزام **مثال**
الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق
بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له وانما سميت هذه الدلالة
بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك
ما حوز من قولهم طاب بن النخل بالنخل اذا توافقا **مثال**
الدلالة بالنضمن كالانسان اذا دل على ما دلهما اي على الحيوان او
على الناطق وانما سميت هذه الدلالة بالنضمن لانه يدل على
الجزء الذي في ضمنه فيكون دالا على ما فيه ضمنه **مثال**
الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة.
الكناية. واذا سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ
لا يدل على كل امر خارج عنه بل على الخارج اللازم له وانما
قد فوله على ما يلائمه في الدهن لان الدلالة الخارجية
لوجعلت شرطاً لم تحقق دلالة التزام بدونها الامتناع
تحقق المشروط بدون الشرط اللازم باطل والمعلوم.
كذلك لان المعدوم كالعبيد على الملكة كالصبر التزاما
لان العبيد عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا مع ان

بينهما معاندة في الخارج **قال** ثم اللفظ اما مفرد الى
 آخره **اقول** لما فرغ عن بيان الدلالات شرع في تفسير اللفظ
 فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان
 لا يراد بالجزء منه اى من اللفظ دلالة على جزء معناه .
 كالانسان فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
 او يراد ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ بذل جزءه على جزء
 معناه لان الرامي بذل على ذات من له الرمي والحجارة بذل
 على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو
 مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه دلالة صدقة على اربعة
 اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو علما والثاني
 ان يكون له جزء لكن لا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون
 له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله والرابع ان يكون
 له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مراداً نحو الحيوان
 الناطق علما لان معناه مع الماهية الانسانية مع التشخص
 والمفرد اما كلي **اقول** المفرد ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما
 ان يكون نفس تصور مفهومه اى من حيث انه متصور مانعا
 عن وقوع الشركة فيه اى من اشتراكه بين كثيرين او لا يكون
 كذلك فان منع نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين
 فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع عن
 صدقة على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه من
 اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه عند

العقل

العقل لم يمنع عن صدقة على كثيرين وانما قيد المفهوم بالصور
 لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر
 الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل الخارجيه يقطع
 عرف الشركة عنه لكن عند العقل لم يمنع عن صدقة على كثيرين
 والام لا يقتصر الى دليل اثبات الوحدة **قال** والكلي اما ذاتي واما
 عرضي **اقول** الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون
 داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى
 الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل
 فيه لكونه مركبا من الحيوان والساطع وكذا بالنسبة الى
 الفرس لانه مركب من الحيوان والساطع وان لم يكن داخلا
 في حقيقة جزئياته بل خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي
 كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة
 زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان كما مر من انه مركب من الحيوان
 والناطق فقط فتعين انه امر خارج عنه وعلى هذا لا يكون
 نفس الماهية ذاتية بل يكون من العرضيات لانها تخالف
 الذاتي بذلك التفسير وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال
 الذاتي على ما ليس بعرضي فحينئذ يكون نفس الماهية ذاتية
 لا يقال ان الذاتي هو المنسوب الى الذاتي فلا يجوز ان يكون
 الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو
 ممنوع لانا نقول هذه التسمية اى تسمية الماهية ذاتية
 ليست بلغونها حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاح

فلا يرد ذلك **قال** والذاتي اما مفعول **الخ** **اول** هذا شروع
 في بيان الكلليات الخمس علم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل
 لانه ان كان مفعولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
 لا لخصوصية ابصاره فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الا
 نسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما
 هما كان الحيوان جوابا عنهما واذا سئل عن كل واحد منهما
 اى من الانسان والفرس لم يصلح الحيوان ان يكون جوابا
 عن كل واحد منهما لانه ليس بنام ماهية كل واحد منهما
 لانك اذا اردت الانسان بالسؤال فتقول ما هو فنجوابه ليس
 الا الحيوان الناطق لكونه تمام ماهية وكذا اذا اردت الفرس
 بالسؤال فنجوابه الحيوان الساهل لكونه تمام ماهية وبرسم
 الجنس بانه كل مفعول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب
 ما هو فولا ذاتا فوله كل زائد لا طائل تحته وقوله مفعول
 جنس متناول للكلليات والجزئيات وقوله على كثيرين
 يخرج الجزئيات لما مر من ان الجزئي انما يقال على واحد
 مستخص وقوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع لكونه
 مفعولا على كثيرين متفقين بالحقايق وقوله في جواب
 ما هو فولا ذاتا يخرج الكلليات الباقية اعني الفصل
 والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي مفعولا في جواب
 ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كما
 كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيد وعمر واولهم

د

او غير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمر وغيرهما بما هو
 كان الجواب الانسان لانه ماهيتهم المشتركة بينهم واذا سئل
 عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهية
 المخصصة به فتعين انه اعني النوع يكون مفعولا في جواب
 ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا وبرسم النوع بانه
 كل مفعول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في
 جواب ما هو فولا ذاتا فوله كل زائد لا طائل تحته كما مر
 وقوله مفعول جنس متناول للجزئيات والكلليات وقوله
 على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون
 الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مفعول على كثيرين
 متفقين بخلاف الجنس وقوله مختلفين بالعدد لكون
 افراده مختلفة بالعوارض والشخصات وقوله في جواب ^{الباقية}
 ما هو يخرج الثلثة الباقية المذكورة وان كان الذاتي
 غير مفعول في جواب ما هو بل مفعولا في جواب اى شئ هو
 في ذاته وهو اعني المفعول في جواب اى شئ هو في ذاته
 ما يميز الشئ عما يشترك في الجنس وهو الفصل ولوقا
 او في الوجود ايضا لكان التعريف استلزاما لمدخل فيه
 الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
 اللهم الا ان يقال اكفى بالجنس بناء على تركيب بطلان
 الماهية من امرين متساويين او امور متساوية ولقابل
 ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان يذكر الجنس

في التعريف وذلك اعني ما يميز الشيء عما يشترك في الجنس
 كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه اعني الناطق يميز
 الانسان عما يشترك في الجنس اي في الحيوان كالضفدع
 والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء
 هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء هو في
 ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز الشيء عن غيره
 يصلح للجواب فالناطق يصلح للجواب ليميزه الانسان عن غيره و
 يرسم اي الفصل بانه كل يقال على الشيء في جواب اي شيء هو
 في ذاته قوله كل جنس شامل للكليات الجنس وقوله يقال
 على الشيء في جواب اي شيء هو ذاته يخرج النوع والجنس
 والعرض العام لان النوع والجنس يقال لان في جواب ما هو
 لا في جواب اي شيء وهو العرض العام لانه لا يقال في الجواب
 أصلا وقوله في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانهما
 ان كان مميزة للشيء لحي لا في جوهره وذاته بل في عرضه **قال**
 واما العرضي الخ **اول** العرضي اما لازم او مفارق لانه اما
 ان يمنع انفكاكه عن الماهية او لا يمنع انفكاكه عن الماهية
 والاول هو العرض اللازم كالكاين بالقوة بالنسبة
 الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكات بالفعل
 بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اي من العرضي لازم
 والعرضي مفارق اما خاصته او عرض عام لانه ان اخبر
 بحقيقته واحدة فقط فهو الخاصه كالضاحك بالقوة

والفعل

والفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا
 يتفك عن ماهية الانسان مخض حقيقته واحدة وهي
 ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق يتفك
 عن ماهية الانسان مخض بها وترسب الى الخاصه بانها
 كلية يقال على ما تحت حقيقته واحدة فقط قولاً عرضياً قوله
 كلية مستدركة كما مرة غير مرة وقوله يقال على ما تحت
 حقيقته واحدة جنس شامل للكليات الجنس وقوله فقط
 يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولتين على ما تحت
 حقايق مختلفة وقوله قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل
 لانها مقولتان على ما تحت هما ذاتي لا عرضي وان لم يختص
 كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقته واحدة بل بعينه
 حقايق فوق واحدة فهو عرض عام كالمتنفس بالقوة
 والفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس
 بالقوة عرض عام لازم غير متفك عن ماهيات الحيوانات
 غير مختص بماهية واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق
 يتفك عن ماهياتها غير مختص بواحدة ويرسم اي العرض
 العام بانه كل يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولاً عرضياً
 قوله كل ذلك كما مر وقوله يقال على ما تحت حقايق مختلفة
 يخرج النوع والفصل والخاصه لانها لا يقال الا على
 صفة واحدة فقط وقوله قولاً عرضياً يخرج الجنس لانه
 ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات للكليات الخمس

العرض

رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وحفايق وراء
 تلك المفهومات التي ذكرناها ملرومات متساوية لها
 لكن المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم لان عدم العلم
 بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم **قال** القول
 الشارح **اقول** العلم ينقسم الى قسمين أحدهما القول
 الشارح والاخر المحجة لانه ان كان بضورامع اعتبار عدم
 الحكم فيه موصلا الى المطلوب فيصورى فهو قول الشارح
 وان كان بضورامع اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب
 التصديقي فهو المحجة واذا عرفت هذا فتقول من تلك الاصطلاحات
 المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف والتعريف
 اعم من ان يكون حدا ورسم والحد قول دال على ماهية الشئ
 قوله ماهية الشئ يخرج الرسم كما سنبينه هذا هو تعريف
 الحد وقبل لم يخرج تعريفه لانه يلزم التسلسل قلنا لا تسلسل
 لزوم ذلك التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود
 الوجود نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقض و
 الحد التام هو الذي يتركب عن جنس الشئ وفضله القريبين
 كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما
 لا انسان فيقال في جوابه الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام
 اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو يكون مشتقاً على
 الذائبات مانع عن دخول العز فيه واما كونه تاما فلكون
 الذائبات المذكورة بنماها فيه والحد الناقض وهو الذي يتركب

عن

عن جنس البعيد للشئ وفضله القريب لجسم الناطق بالنسبة
 الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب
 عنه بانه جسم ناطق كان الحد ناقضا اما كونه حدا فلان
 واما كونه ناقضا فلعدم ذكر بعض الذائبات فيه والرسم
 ايضا ينقسم الى قسمين تام وناقض اما الرسم التام وهو
 الذي يتركب عن جنس الشئ القريب وقاضه اللازم له
 كالحيوان الناطق في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان
 رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة
 الى هي من اثار الشئ كان تعريفا بالاثار واما كونه تاما
 فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهته انه وضع
 فيه الجس القريب وقيد بالترخص بالشئ واما الرسم
 الناقض وهو الذي يتركب عن العريضات التي تحتص بجلتها
 بحقيقته واحدة لان كل واحد منهما لا تختص بحقيقته
 واحد كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه
 عريض الاظفار يادى البشرة مستقيم القامة ضحك
 بالطبع فان حملته هذه المور العرضية مختصة بالانسان
 لا غير بخلاف كل واحد منهما الوجود البعض منها في غيره
 ايضا اما كونه رسما فلان من الخاصة اللازمة من اثار
 الشئ فيكون تعريفا بالاثار الذي هو الرسم واما كونه ناقضا
 فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه حتى يتحقق المشابهة
 بالحد التام كتحققها بين الحد التام والرسم **قال**

القضايا الخ **اقول** لما فرغ من القول الشارح شرع
 في الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب
 التصديقي والفضية قول بضم ان يقال لقائله انه
 صادق فيه اي في قوله او كاذب فيه وهو الذي
 يسميه بعضهم خبرا او القول هو المركب سواء كان لفظا
 مركبا كما في القضية الملفوظة او معنويا عطفيا كقوله
 كما في القضية المعقولة وهو اي القول حشيتنا اول
 الاقوال الثامنة والناقضة وقوله بضم ان يقال
 لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل بجزئية
 عن الاقوال الناقضة والانشائات من الامر و
 النهي والاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم
 الى قسمين امد هما حلية والاخر شرطية لان المحكوم
 عليه فيه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حلية
 والاخر شرطية مثال الحلية كقولنا زيد كاتب
 ففيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكون مفردا
 في الحلية كما نقول زيد ابو قاسم وان كانا مركبين فالقضية
 شرطية فالشرطية اما شرطية متصلة وهي التي يحكم فيها
 بصدق فضية او لا صدقها على تقدير صدق فضية اخرى
 وهي موصية ان حكم فيها بصدق فضية على تقدير صدق
 فضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 وسالبه ان حكم فيها بسلب صدق فضية على تقدير صدق

فضية

فضية اخرى ليس كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة
 فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها
 بالتناهي بين القضيتين فان حكم فيها بالتناهي ايجابا فالقضية
 شرطية منفصلة موصية كقولنا العدد اثنان ان يكون زوجا
 او فردا فان حكم فيها بالتناهي سلبا فالقضية شرطية منفصلة
 سالبة كقولنا ليس اثنان ان يكون الانسان اسودا وكانيا
قال الجزء الاول الخ **اقول** الجزء الاول اي المحكوم
 عليه من القضية الحلية يسمى موضوعا لانه انما وضع لان
 حكم عليه الشئ والجزء الثاني اي المحكوم به منها يسمى محمولا
 لانه انما وضع لان يحمل على شئ النسبة التي ترتبط بها
 المحمول بالموضوع يسمى نسبه حكمه ولما ذكرنا المصنف
 الاول ولا بد منه في القضية لكونها جزوا آخرتها والجزء
 الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما للتقدم في
 الذكر والجزء الثاني منها يسمى تابعا لكونه تابعا له وهو
 من التلوي وهو يعني التبع **قال** والقضية اما موصية
 الخ **اقول** تنقسم القضية ثانيا الى موصية وسالبة لان
 تلك النسبة التي ذكرناها ان كانا بيا ان يقال الموضوع محمول
 فالقضية موصية كقولنا زيد كاتب وان كانت حكمايان
 يقال الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كقولنا زيد
 ليس بكاتب **قال** وكل واحد منهما الخ **اقول** كل واحد
 من القضية الموصية والسالبة اما ان يكون مخصوصا او

محصورة كلية كانت أو جزئية أو مملية لانه ان كان الموضوع
 في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا
 من مثال الموصية والسالبة خوراء كاتب ورد ليس كتابا
 اما تسميتها بمخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها
 شخصية لكونه موضوعا شخصا معينا جزئيا وان لم يكن
 موضوعا اي موضوع القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون
 غير معين كليا فان بين ثمة اكمية افراد الموضوع من الكلية
 والجزئية فالقضية محصورة مسورة اما كونها محصورة
 فلحصر افراد موضوعها واما كونها مسورة فلا شئ لها ^{في} ^{الكلية}
 على السور الذي هو اللفظ الدال على كية افراد الموضوع
 حاصل لها وبخطابها والسور ما خور من سور البلد
 فكما انه يحصر البلد كذلك يحصر افراد الموضوع وهذا
 المحصورة اما ان يحكم فيها على كل افراد الموضوع او على بعضها
 وعلى كلا التقديرين اما بالايحباب او بالسلب فان كانت
 الاولى فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان
 كاتب او سالبة كقولنا لا شئ من الانسان يكاتب والسيور
 في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية السالبة نحو لا شئ
 ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني ان كان الحكم في اللفظ
 على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا
 بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض ليس بكاتب
 والسور القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط

وفي الجزئية السالبة نحو بعض ليس ببعض وليس كل كقولنا
 ليس كل حيوان انسانا وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن
 الموضوع في القضية شخصا معينا وان لم يكن الحكم فيها
 على كل افراد او على بعضها فالقضية تسمى مملية نحو الانسان
 في جنس لا هال بيان كبت افراد الموضوع التي حكم عليها فاذا
 كانت القضية مثلية كماثلت الشيخ في الشفا لا يقال ان
 القضية الطبيعية فارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا
 نقول الكلام في القضايا المعيرة في العلوم والقضية
 الطبيعية ليست بمعيرة في العلوم لعدم انتاجها في
 الاصطلاحات فخر وها عن التفسير لا يحل بالاخصار
قال والمنصلة اما لزومية **الح** **اقول** لما فرغ عن تقسيم
 الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او
 منفصلة اما الشرطية المنصلة فتقسم الى قسمين امد هما
 لزومية والاخر انفاقة لانه ان كان صدق الثاني فيها
 على تقدير صدق وفوق المقدم لعلاقه بينهما تنشاء عز
 ذات المقدم بوجب ذلك فالقضية متصلة لزومية
 والمراد بالعلاقة ههنا ما يسيبه يستلزم المقدم
 التالي كالعلية والمعلولية والتضايقة اما العلية
 فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع
 الشمس علة لوجود النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان
 النهار موجودا كانت الشمس طالعة فان وجود النهار معلول

لطلوع الشمس أما التضايف فكقولنا ان كان زيد اباعوا
 فمروا به فان كان صدق التالي في المنصلا على تقدير صدق
 المقدم لا لعلافة مذكون بل على سبيل الاتفاق والفضية
 المنصلا اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
 ناطق فانه لا علاقة بين ناطقة الانسان وناطقة الحمار
 حتى يجوز العقل استلزام ناطقة الانسان وناطقة الحمار
 بما بل نوافق على سبيل الصدق ههنا. واما الشرطية
 المتفصلة فتقسم الى ثلاثة اشخاص حقيفة ومانعة الجمع
 ومانعة الخلو لانه ان حكم بالفضية بالتساوي بين جزئيهما
 في الصدق والكذب معا فالفضية شرطية متفصلة
 حقيفة كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانه حكم في
 هذه الفضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد
 واحد وبامتناع ارتفاعهما عنه. واما سميت حقيفة
 لان التساوي بين جزئيهما اشد من التساوي بين الجزئين الاخرين
 لانه توجد التساوي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا
 وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في الفضية
 بالتساوي بين جزئيهما في الصدق فقط فالفضية مانعة
 الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم في هذه
 الفضية بالتساوي بين الحجر والشجر في الصدق فقط لا
 في الكذب لجواز ان يكون الشيء لا حجرا ولا شجرا. واما
 سميت مانعة الجمع بين جزئيهما في الصدق وان حكم

لا شئها ولا شئها

في الفضية بالتساوي بين جزئيهما في الكذب فقط اي لا
 في الصدق فالفضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون
 في الحجر واما ان لا يعرف فانه حكم في هذه الفضية بالتساوي
 بين ان لا يكون في الحجر وان يعرف لا بين ان يكون في الحجر وان
 لا يعرف لجواز ان يكون في الحجر وان لا يعرف. واما سميت
 مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيهما في الكذب
 قال وقد يكون المنفصلات احوال **اقول** المنفصلات
 المذكورة تتركب كل واحد منها عن جزئين غالبا كما مر وقد
 تتركب عن اكثر من جزئين. اما المتفصلة الحقيفة كقولنا
 العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بات
 هذه الجميع لا يجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن
 احدها وفيه نظر لان عن احدا جزاء الحقيفة يستلزم
 نقيض الاخر لا امتناع الجمع. وبالعكس اي تنقبض احد
 اجزاء الحقيفة يستلزم عن الاخر لا امتناع الخلو
 فلو تركب الحقيفة من ثلاثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف
 لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او
 ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير
 ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج
 من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان
 بينهما مانع الجمع لكون المتفصلة حقيفة هذا خلف وايضا
 يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم

صدقها معا وكذاهما معا خورزدم قائم وعمر وليس بقيام
 والثانية وحدة المحمول اذا لو اختلفنا فيها لم يتناقضا
 خورزدم كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الرمان
 اذا لو اختلفنا فيها لم تتناقضا خورزدم قائم لبلبل زيد ليس
 بنايم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلاف
 فيهما فيها لم تتناقضا خورزدم قائم في الدار زيد ليس بقيام
 في السوق والخامسة وحدة الاضافة لانهما لو اختلفنا
 فيها لم يتحقق التناقض خورزدم باب لعمرو زيد ليس باب لبكر
 والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفنا
 فيهما بان يكون النسبة في امديهما بالقوة وفي الاخرى
 بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر بالقوة والخمر
 في الدن ليس بمسكر بالفعل والسابعة وحدة الكل والجز
 لانهما لو اختلفنا في الكل والجز لم يتحقق التناقض نحو
 الذبحي اسوداي بعضه الذبحي ليس باسوداي كله و
 الثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض بين الفضيئين
 عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم معرق للبصر اي بشرط
 كونه ابيض الجسم ليس معرق للبصر اي بشرط كونه اسود
 واذا عرف هذا اي شرط الاتفاق في ثمان الوجودات في
 الخصوصتين فاعلم ان الفضيئين اذا كانت احدهما
 موجبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى سالبة جزئية و
 اذا كانت سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية

فنفق

فنقبض الموجبة الكلية انما هي سالبة جزئية كقولنا
 كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقبض
 السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من
 الانسان حيوان وبعض الانسان حيوان ولمية هذا
 سباني في المحصورات والحق ايراد المص هذا
 قوله ونقبض الموجبة الكلية الخ ههنا ليس في موضعه
 وانما موضعه بعد تحقق المحصورات **قال** المحصورات
اقول ان كانت الفضيئين المتناقضتين محصورتين
 لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية
 والجزئية بان يكون احدهما كلية واخرى جزئية
 وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الواحدات المذكورة
 فلقد بعد قوله في الكلية والجزئية بقولنا ايضا
 لكان اولى ليكون اشارة اليه اعني الى اتفاقهما
 في الواحدات المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق
 التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في
 الكلية والجزئية لان الكلمتين قد يكذبان كقولنا
 كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان يكاتب فنقبض
 الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقبض
 الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانت الفضيئين
 مهمليتين فحكمهما حكم المحصورين لان المهملات
 من المحصورات في الحقيقة من حيث انهما في قوة

الجزئيات **قال** العكس إلى آخره **أقول** من تلك
 الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس وهو
 عبارة عن بصير الموضوع في القضية محولا والمحمول
 موضوعا مع بقاء الكيف أي السلب والایجاب
 أي أن كان الأصل موجبا كان العكس ابضا كذلك
 وأن كان ساليا كان العكس ابضا كذلك ومع بقاء
 صدق والكذب أي أن كان الأصل صادقا بآي
 وجه كان العكس ابضا كذلك وأن كان كاذبا كان
 العكس ابضا كذلك كما إذا أردنا أن يعكس قولنا
 كل انسان حيوان جعلنا الجزء الأول ثانيا والثاني
 أولا وقولنا بعض الحيوان انسان وإذا أردنا أن
 نعكس قولنا لا شيء من الانسان يحجر قلنا لا شيء من
 الحجر باينسان ولو قال المض العكس هو جعل الجزء
 الأول من القضية ثانيا والجزء الثاني أولا كان
 اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محولا وما هو
 المحمول لا يصير موضوعا أصلا وليس سلنا ذلك
 لكن نخرج عن التعريف المذكور عكس الشرطيات و
 انما اعتبر بقاء السلب والایجاب لانهم تتبعوا
 القضايا ولم يجدوها في أكثر الاحوال بعد حمل
 المذكور صادقا لارتمه للأصل الموافقة لها
 في السلب والایجاب وانما اعتبر بقاء الصدق

لان

لان العكس لا يزم للفضية ولو فرض صدقها بدون
 صدق العكس يلزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم
 وصدق الملزوم بدون اللازم مستحيل ولم يغير بقاء
 الكذب **لانه** لا يلزم من كذب الملزوم كذا اللازم
 فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع عكسه الذي
 هو قولنا بعض الانسان حيوان فقلنا هذا قول المص
 والتكذيب لا يكون الا خطأ **قال** والموجبة الكلية
 لا تنعكس كلية **الح** **أقول** القضية الكلية التي تكون
 موجبة كلية لا يلزم أن تنعكس موجبة كلية بل يلزم أن
 تنعكس جزئية. اما عدم انعكاسها كلية فليد فتنقصر
 بماده يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الاعتقاد
 يلزم صدق الاخص على كل الاعم وهو محال مثلا يصدق
 قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان
 والا يلزم أن يصدق الانسان الذي هو قولنا اخص
 على كل حيوان الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها
 جزئية فلاننا إذا قلنا كل انسان حيوان محد شيئا
 موصوفا بان الانسان والحيوان وهو ذات الانسان
 فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المص في
 تقليل انعكاسها جزئية. والاولى فيه ان يقال اذا
 صدق كل انسان حيوان لزم أن يصدق بعض شيء
 الحيوان انسان والا يصدق نفسيه وهو لا

سها

من الحيوان بانسان فيلزم المنافات بين الانسان
والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان و
قد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او نضم
ذلك النقيض الى الاصل لينج سلب الشئ عن نفسه
وهو محال هكذا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان
بانسان ينجم من الشكل الاول لا شئ من الانسان با
بانسان وهو محال **قال** والموجبه الجزئية الخ
اول القضية الموجبه الجزئية انضا
تنعكس موجبه جزئية كما ان القضية الكلية
تنعكس اليها والموجبه ههنا كالحجة التي ذكرناها
فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان
يصدق بعض الانسان حيوان لاننا نتحد ههنا
شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون
بعض الانسان حيوان او نقول على تقدير صدق
قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان والا يصدق نقيضه
وهو لا شئ من الانسان بحيوان ويلزم
منه لا شئ من الحيوان بانسان وقد كان
الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او
ينضم ههنا النقيض اللازم الى الاصل حتى
يلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال كما مر

قال والسالبة الخ **اول** السالبة الكلية
يلزم ان تنعكس سالبة كلية ولذلك اي انعكاسها
الى الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شئ من
الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شئ من الانسان
بالحجر والا يصدق نقيضه وهو بعض الانسان
بحجر وتنعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان
الاصل لا شئ من الحجر بانسان هذا خلف او نضم
اعني النقيض وهو بعض الانسان انسان **الحجرات**
الاصل لينج سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض
الانسان حجر ولا من الحجر بانسان ينجم من الشكل
الاول بعض الانسان ليس بانسان مستحيل
لصدق قولنا كل ما كان انسانا بالضرورة دائما
قال والسالبة الجزئية لا عكس لها الزوما
اول لا يلزم ان تنعكس سالبة جزئية والا
لا ينقض بمادة يكون الموضوع فيهما اعم من
المحول فيصدق سلب لاخص عن بعض لا اعم
ولا يصدق سلب لا اعم عن بعض لاخص لان
كل اخص يستلزم اعمه فان قولنا مثلا بعض
الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا
يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس
بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان

كان انسانا

والا بوجد الكل بدون الخبز وهو محال وانما
قد بقوله لزوم ما لا نه قد يصدق العكس في بعض
المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر و
يصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس انسان
قال القياس **اقول** المطلب الاعلى والمقصود
الافضى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
القياس ورسومه بانه قول مؤلف من الاقوال مبنى
سلمت لزوم عنها اى عن تلك الاقوال لذاتها قول اخر
كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قياس
حريك من قولين اذا سلمناهما لزم عنهما لذاتها قول
آخر كقولنا العالم حادث والمراد من القول اعم
من ان يكون معقولا وملفوظا والمراد من الاقوال
ما فوق القول الواحد ليناول القياس المؤلف من
قولين والقياس المؤلف من اقوال فوق الاثنين قال قول
الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاتها قول اخر
كعكس المستوى وعكس النقيض وقوله مبنى
سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون
مسلمة في نفسها بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر ليدخل في التعريف الفاعل
الذى مقدمة صادقة والقياس الذى مقدمة
كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد جماد فان

هذا القولين وان كانا كاذبين في نفسها الا انهما
بحيث لو سلمنا لزم عنهما قول اخر وكل انسان جماد
وقوله لزم عنهما بحزب عن الاستقراء والتمثيل
لانها وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شئ
اخر لا مكان الخلف في مدلولهما عنهما وقوله
لذا انما بحزب عن القياس الذى يلزم عنه بعد
التسليم قول اخر لكن لا لانه بل بواسطة مقدمة
اجنبية كما في القياس المساوات وهو ما يتركب
من قولين بحيث يكون متعلق بمحمول الاول
موضوع الآخر كقولنا **ا** مساوي **ب** و **ب**
مساوي ج فان هذين القولين مستلزمان ان
يكون **ا** مساويا **ج** لكن لا لانهما بل بواسطة
مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو للمساوي
مساو لذلك الشئ وانما قال من اقوال ولم يقل
من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة
قد عرفوها بانها ما جعلت جز القياس فاحذوا
القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا في تعريف
القياس لزم الدور **قال** وهو اقتراني **اقول**
القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي
لان ان لم يكن عين النتيجة او نفعها مذكورا في
القياس بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف

وكل مولف يحدث فكل جسم يحدث وقولنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان
 النهار موجودا فالارض مضبوته ينتج كلما كانت الشمس
 طالعة فالارض مضبوته وان كان غير الشجرة او
 نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
 طالعة ينتج فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود
 فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقتراني
 لكون الحدود فيه مقترنة غير وانما سمي الثاني
 استثنائيا لاشتماله على ادات الاستثناء
 والمراد من ان يكون عين الشجرة او نقيضها
 مذكورا في القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا
 نقيضها مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة **قال**
 والمكرر بين مقدمي القياس **اقول** اعلم ان المشترك
 بين مقدمي القياس فصاعدا يسمى حد الوسط
 لوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا
 او محمولا او مقدا او ناليا وقد رتبنا لها
 انقا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغرا لانه
 اخص في الاغلب والاحص اقل افراد افكوز
 اصغرو محمول المطلوب يسمى حدا اكبرا لانه اعم
 في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبرا

والحد

والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر
 تسمى صغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات
 الاصغر وهذا ليس لامعنى الصغرى والمقدمة
 منها التي فيها الاكبر تسمى كبرى لاشتمالها على الاكبر
 وهذا ليس لامعنى الكبرى واقتران الصغرى با
 بالكبرى في الاجاب والسلب وفي الكلية والجزئية
 تسمى قرينة وضربا ولم يذكر المضرب هذا وهيئة
 التاليف اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى
 بالكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان
 الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى و
 موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل
ج ب وكل **ب ا** فكل **ج ا** وان كان بالعكس
 اي ان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى
 فهو الشكل الرابع نحو كل **ب ج** وكل **اب** فيعض **ا**
 وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في
 الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث نحو كل
ب ج وكل **ب ا** فينتج بعض **ج ا** وان كان الحد
 الاوسط محمولا فيهما اي في الصغرى والكبرى
 فهو الشكل الثاني نحو كل **ج ب** ولا شيء من **اب**
 ينتج ولا شيء من **ج ا** فهذه هي الاشكال الاربعة
 المذكورة في المنطق **قال** والشكل الرابع **الح**

أقول من هذا الاشكال الاربعة المذكورة
الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا اي لا
يستحصل المطلوب به الا بالنسبة وانما يستحصل
بالاشكال الباقية بالنسبة ومن هذه الباقية ما هو
اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية اعني
الثاني والثالث والرابع ترد عند الاحتياج الى
الاول والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج
الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب من
الباقين اليه لمشاركة اياه في صفاته وهي اشرف
المقدماتين لانتمالها على موضوع المط الذي
هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب
لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما ينبج اذا كانت
مقدمة ما اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين
بالايجاب والسلب اي اذا كانت احدهما موجبة
والاخرى سالبة والا لكانت اما موجبتين او
اوسالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف في
النتيجة اما اذا كانت موجبتين فلا بد بصدق
كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب
واذا بد لنا الكبرى يقول فرس حيوان كان الحق
السلب اما اذا كانتا سالبتين فلا بد بصدق
من الانسان بحر ولا شئ من الفرس بحر والحق السلب

ولو بد لنا الكبرى بقولنا لا شئ من الناطق بحر كان
الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف وبز
المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم
كلية الكبرى في هذا الشكل والاختلاف النتيجة كقولنا
لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق
الايجاب نحو بعض الانسان حيوان ولو قلنا بعض
الساهل فرس كان الحق السلب هذا على تقدير احتياج
الكبرى واما على تقدير سلبها فلا بد بصدق قولنا
كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان كان
الحق الايجاب. واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان
كان الحق السلب ولم يذكر. المص هذا الشرط **قال**
والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم الى الخ
أقول لما كان الشكل الاول بين اشكال الاربعة
اصلا والباقية مرتدة اليه عند الاحتياج ولهذا
ما جعل معيار العلوم الا ذلك اوردده المص مع
ضروبه النتيجة دون غيره ليحتمل دستور في هذا
الفن اي قانونا ليسج منه المطلوب ولو طئنه
لتفهم الباقية وضروبه النتيجة اربعة لان القسمة
العقلية تقضي ان يكون ستة عشر فقط منها
اشئ عشر كما بين في المطولات وهو اشتراط
لايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول

وبقي أربعة اضراب لضرب الاول هو ان يكون
 من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا
 كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم
 والضراب الثاني ان يكون من كليتين والكبرى
 سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف
 ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج لا شئ من الجسم بقديم
 والضراب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية
 والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل
 حادث ينتج بعض الجسم حادث والضراب الرابع
 ان يكون من موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية
 كبرى والنتيجة سالبة كلية كقولنا بعض الجسم مؤلف
 ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم لبس
 بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية
 الكبرى شرط في الشكل الاول والا اختلف
 النتيجة اما الاول فلا يصدق لا شئ من الا
 نسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب واذا
 بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس ساهل كان الحق
 السلب واما الثاني فلا يصدق كل انسان
 حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب
 واذا قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق
 الايجاب **قال** والقياس لا يقتضي الاخره

اقول لما قسم المص القياس من قبل الى افتراض
 واستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من
 ابي شئ يتركب فقال القياس افتراضي اما ان يتركب
 من مقدمتين حملتين كما مر من قولنا كل جسم
 مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين
 المقدمتين حملية واما ان يتركب من مقدمتين
 شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود فالارض مضبئة ينتج من افتراضي
 هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة
 فالارض مضبئة والمراد من هذين المتصلتين
 متصلتان لذوميتان لا اتفاقيتان كما ذكر في
 المطول واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين
 منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد
 وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد
 ينتج من هاتين المقدمتين المنفصلتين العدد
 اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان
 يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة
 متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة
 كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا
 فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين
 المقدمتين اللتين اولها متصلة والاخرى

وان كان شرطيا

حمله كلما كان هذا الشيء انسان فهو جسم واما
 ان يتركب من مقدمة حمله ومقدمة منفصلة
 سواء كانت مقدمة الحمله صغرى والمنفصلة
 كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد
 وكل زوج فهو منقسم بنفسا وبين ينح من هاتين
 المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى حمله
 كل عدد فهو اما فرد او منقسم بنفسا وبين واما ان
 يتركب من مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة سواء
 كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس
 كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل
 حيوان فهو اما ابيض او اسود ينح من هاتين
 المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى منفصلة
 كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض او اسود
قال اما القياس الاستثنائي **الخ اقول** لما
 فرغ عن بيان القياس الاقتراني شرع في بيان القياس
 الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي مركب
 دائما من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع
 احد جزئها اي ثباته او رفعه ليلزم وضع الثاني
 الجزء الاخر او رفعه سواء كانت متصلة او
 منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت
 الشمس طالعه فالنهار موجود لكن الشمس طالعه

ينح

ينح ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس
 بموجود ينح ان الشمس ليست طالعه واما
 ان كانت منفصلة فكقولنا داما اما ان يكون
 العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينح
 انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج ينح انه
 فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعه
 في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة فاما
 فاستثناء عن المقدم ينح عن الثاني والا
 م انتقال اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة
 واستثناء نقيض الثاني ينح نقيض المقدم و
 اللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة
 كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية
 الموضوعه في القياس الاستثنائي منفصلة
 فاستثناء احد الجزئين سواء كان مقدما او
 تابيا ينح نقيض الاخر لا امتناع للجمع بينهما
 واستثناء نقيض احدهما اي احدى الجزئين
 كذلك ينح عن الاخر لا امتناع الخلو بينهما كما
 رايت في المثال الثاني فعليك بالتأمل في المثالين
 المذكورين هذا ان كانت المتصلة حقيقة وان
 شئت ان تدرك البحث بحاله في المنفصلات
 فارجع الى الرسائل المطولات **قال** البرهان

أقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
التي تجب استحصارها عند الخوض في شيء من العلوم
البرهانية وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لا تحتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين
هو اعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا
للوواقع غير ممكن الزوال قوله لا يمكن ان يكون الا كذا
يخرج الظن وهو اعتقاد الراجح لانه يمكن وقوع
الظن. وقوله مطابقا للواقع احترازية عن الجهل
المركب فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن ان يكون
الا كذا لكن ليس مطابقا لنفس الامر. وقوله غير ممكن
الزوال احتراز عن الاعتقاد المقلد لان الاعتقاد
فيه لا عن دليل فيمكن زواله. واما اليقينية فاقسام
منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيها بمجرد تصور
الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم
من الجزء. ومنها مشاهدات وهي يحكم فيه بالحس
سواء كان من الحواس الخمس الظاهرة او من الحواس
الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وكقولنا
ان لنا عظبا وخوفا. ومنها مجربات وهي ما يحتاج
العقل في جزم الحكم الى تكرار المشاهدات مرة بعد
اخرى كقولنا شرب السموم يسهل الصقار وهذا
الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة منها

ومنها

ومنها حد ثبات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم
فيه الى واسطة تكرار المشاهدات كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس لا اختلاف مشكلاته النور
بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس فربا وبعد ومنها
متواترات وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم الحكم
بواسطة السماع من جميع كثير استحالة العقل تواترهم
على الكذب كالحكم بان محمد عليه السلام ادعى
النبوة واظهر المعجزة على يديه ومنها قضايا فنياسها
معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة لا تقب عن
الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الا ربعة زوج
بسبب وسط حاصر في الذهن وهو الافتسام
بمتساويين. والوسط ما يقترن بقولنا لانه
حين يقال لانه كذا وكذا **قال** والجدا الى اخره. **وللجدل**
أقول من اصطلاحات المنطقية المذكورة وللجدل
وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات
التي ذكرناها في اليقينية والغرض من ترتيبها الزام
الخصم وهو **ظ**. ومنها الخطاء وهي قياس مركب
من مقدمات مقبولة عن شخص معتقد فيه او من
مقدمات مطونة منه والعرض منه ترغيب الناس
فيما ينفعهم من امور معاشهم كما يفعل الخطاء والوعطاء
ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات تنبئ منها

النفس أو تنفض كما قيل بأقوثة سبالة انبسطت
منه النفس ورغبت من شرها وإذا قيل غسل مرة
متهوغة انقبضت النفس وتفرقت عن أكلها ومنها
المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبه
شبيهة بالحق أو بالمشهور أو مركب من مقدمات
وهي كاذبه والغلط إما من جهة الصورة
أو من جهة المعنى إما من جهة الصورة فكقولنا
لصورة الفرس المنقوش على الجدار أنها فرس وكل
فرس سخاك وإما من جهة المعنى فكقولنا كل
إنسان فرس فهو إنسان وكل إنسان فرس فهو
فرس ينتج أن بعض الإنسان فرس وأعلم أن ما
عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياس وإنما
هو البرهان لكونه مركباً من مقدمات اليقينية
ولكن هذا أخيراً وأوردنا شرحه
من الأوراق لانيضاح
ما في كتاب إيساعوي